

أين كانت المحكمة العليا (الإسرائيلية) إلى الآن؟

في مقال له بصحيفة "هآرتز" اليسارية الإسرائيلية، يوم 7 مايو الحالي، ينتقد الصحفي الإسرائيلي المعروف "جدعون ليفي"، بشدة، "محاولات من يريدون إظهار المحكمة العليا الإسرائيلية كجوهرة في مجال العدالة و إسرائيل كدولة ديمقراطية. و فيما يلي نص المقال.

المحكمة العليا هي إحدى أكثر الخدع ذكاءً التي تُوظفها إسرائيل. و ليس ثمة ما يُوازي أهمية من المحكمة العليا في تقمص رغبة إسرائيل في كيفية ظهورها في أنظار العالم أي كدولة مُتَنَوِّرة، دستورية، و ديمقراطية.

إنَّ المحكمة الإسرائيلية هي درعها في مجال الديمقراطية؛ فإذا كان هناك ظلم، فإنَّ المحكمة العليا ستُصلِّحُه. يا لسحر المحكمة العليا، و يا لسحرنا. فيما مضى، يكون " إسحاق رابين " قد حَلَمَ ببلدٍ بدون محكمة عليا، و لكنَّ المحكمة العليا لم تمنعه من أي عمل كان بما في ذلك الطرد الإجرامي لـ 415 ناشطاً من حركة "حماس" إلى لبنان، و معه لم تكف هيبته منارة العدالة و الأنوار عن التآلق.

إن الحرب المُوجَّهة ضد المحكمة العليا في السنوات الأخيرة من اليمين لم يكن لها أثرٌ آخر غير زيادة الأوهام: " إنها حرب ضد الديمقراطية التي يسعى العدو اليميني إلى تدميرها، و إذا ما حَقَّقَ ذلك فَمَنْ يُنقِذنا غير المحكمة العليا؟". و على هذا المنوال تذهب التعليقات المُصاحبة لجلسات المحاكمة الخاصة بـ " بن يامين ناتانياهُو": إن لنا ديمقراطيةً مَجيِّدة، و "ناتانياهُو" يُريد تدميرها، و ينتظر من المحكمة العليا إيقافه عن ذلك. و الآن، تتوجَّه أنظار المعسكر الليبرالي نحو القضاة المُكَمَّمين، في انتظار الخلاص.

إنَّ هذا نوع من خداع الذات؛ فحتى في " بريتوريا"، في عهد الأبارتايد، كانت هناك محكمة عليا. و الأكثر من ذلك، فقد نُظمت في هذا البلد انتخابات ديمقراطية. فهل فكر أحدٌ في وصف نظام جنوب إفريقيا بالديمقراطية؟ لقد كانت جنوب إفريقيا دولة قانون، و لكن بأي نوع من القانون تعلق الأمر، آنذاك؟ في إسرائيل، هناك صراعٌ يدور، الآن، " أجل الديمقراطية" – و ربما ليس الأمر صراعاً، حقاً، و بالتأكيد فهذا الصراع ليس من أجل الديمقراطية؛ إذ متى نفهم أنه إذا كان 5،4 مليون شخص يعيشون منذ عشرات السنين محرومين من الحقوق بموجب طغيان دولة أخرى، فإن هذه الدولة لا يُمكن وصفها بالديمقراطية؟ و ببساطة، فإن مثل هذه الديمقراطية غير موجودة.

إن إسرائيل ديمقراطية، تماماً، مثلما كانت جنوب إفريقيا ديمقراطية قبلها. فالأبارتايد، لم يكن مُسجلاً في القانون، و لكن الطريق عبَّدت له، و جزئياً، كان ذلك بفضل المحكمة العليا. إن المحكمة العليا لن تُوقف الانزلاق نحو الأبارتايد، مثلما لن تُوقف الاحتلال.

إنَّ المُدهش، هو أن هذه الواجهة الأخلاقية و القانونية لا تزال تثير آمالاً ليبرالية. و لكن على أي أساس تقوم هذه الآمال؟ هل على أساس سوابق؟ الآن، ينتظر البعض أن يُنقذ قضاة القُدس من الهاوية القانونية و الأخلاقية التي وصل إليها النظام السياسي. و لكن ليست الديمقراطية هي التي تقف أمام باب المحكمة - فهذه الديمقراطية، هي على أية حال، ديمقراطية مشبوهة و بالتأكيد، فإن اتفاق التحالف الحكومي لن يُحطمها.

إنَّ أغلب الناس الذين يُلوِّحون، الآن، بأعلام سوداء و ينتظرون الخلاصَ من المحكمة العليا لم يسبق لهم أن نزلوا إلى الشارع بنفس الأعلام لما سَمَحَت المحكمة العليا بجرائم الحرب و بيَّضَتْهَا. و الآن، ترفعون أصواتكم؟ لقد فات الأوان؛ فالمحكمة العليا هي، الآن، هيئة مُرْتَشِيَّة؛ وهذه المحكمة التي لم تتجرأ، إطلاقاً، على التعبير عن رأيها في المستوطنات، على سبيل المثال، لن تجد الشجاعة لأن تُقرَّر أنَّ الشخصَ المُتَهَم بقضايا جنائية لا يُمكنه أن يتولَّى منصب الوزير الأول.

لماذا، إذن، الدفاع عن المحكمة العليا؟ هل ذلك من أجل أن تُرَخَّص بأعمالٍ جديدة في مجال تجريد الفلسطينيين من أملاكهم و سرقة أراضيهم؟ أم من أجل مزيد من جرائم الحرب؟

جدعون ليفي (جريدة "هارتس")